

كتاية عن كثرة زيد خلط بالتمرة **قوله** اخراج ما له صدر الكلام وهو الاستفهام عن
صدر رتبة قال الرضي وانما كان للشرط والاستفهام والعرض والنهي ونحو ذلك مما
يفرغ في الكلام مرتبة الصدر لان السامع يبي الكلام الذي لم يصبر بالمغير علي
اصله فلو جوز ان يجي بعده ما يفريه لم يرد السامع اذا سمع بذلك المغير اهو ارجح
الي ما قبله بالتفريام مغير المجرى بعد من الكلام فينبو شئ لذلك ذهنته **قوله**
وقد حذف الاستدراك والخبر والمراد بحذفه عدم الاتيان به اكتفا يفهمه من القرينة
وهذا صادق بحذفه ما عاين قوله تعالى واللاي لم يحنن اي فعدت من ثلاثة
اشهر وحذفت هذه الجمللة للدلالة ما قبلها وهو فعدت من ثلاثة اشهر وشئ والاولي
تقدير الخبر محذوف في الآية فقط اي كذلك لانه لا يقدرا لا كشمع امكان تقدير الفعل
قوله لدليل يدل عليه اما حالي كقولك عند شم طيب مسك وعند سماع تكبير اذان
فمسك واذان خبران المحذوفين والتقدير المشموم مسك والمسموع اذان او تعالى
مخبر ايضا في جواب كفي زيد فمريض خبر محذوف **قوله** اي هذه سورة الاجاز الزخري
ان تكون مبتدأ وانزلنا صفة والخبر محذوف اي فيما اوحينا اليك سورة انزلناه وقرئ
بالنصب علي حد زيد اضربته ولا يحل انزلنا لانها مفسرة للمضمر فكانت في
حكمه اوائل سورة وانزلنا صفة واعلم انه اذا دار الامر بين كون المحذوف المبتدأ
او كونه خبرا فالاولي كون المبتدأ عند الواسطي لان الخبر يحط الفايذة
وعند العبدى الاولي كونه الخبر لان التجوز في اخر الكلمة اسهل فان قيل قد تقرب
انه لا يقد في الحذف من استحضار المحذوف في ضرورة انه لا حذف الا مع قيام القرينة
المترددة الي المحذوف واذا كان كذلك فكيف جاز في كلام واحد ان يقدر المسند
تارة والمسند اليه اخرى علي وجوه مختلفة اجيب بان ذلك جائز باعتبار قبا عتبا
كل قرينة يتعين محذوف واذا دار الامر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا
وكونه مبتدأ والثاني خبرا فالثاني اولي **قوله** شئ ملخصا **قوله** وظله ادم استشكل
بان الظل انما يكون لما تقع عليه الشمس ولا الشمس في الجنة واجيب بان ظل الجنة
من نور

كل من

من نور قناديل العرض او من نور العرض ليلا فيصير ابصارهم فانه اعظم من نور
الشمس افاده في فتح الرحمن وقد يقال للاخلة الي ذلك لما ذكره الفقهاء من ان الظل
امر وجودي يخلفه الله تعالى فلا يتوقف وجوده علي شئ **قوله** في اربع مسائل
علي المشهور وقد قيل بحذفه في غير ذلك لكنه ماله في كنه مشهور ومع وجود الخلاف
فيه تركه **قوله** احدها الظم احداها وحيث عبر باحدها فكان الظم ان يقول فيما بعده
الثاني الثالث الرابع **قوله** شئ لولا اي الاستناعية وترك هذا التقيد لان
التخصيصية لا يتوهم دخولها في ذلك لانها لا يليق الا بالفعل ظاهرا او مقدر
للتحكم وحل وجوب حذف الخبر المذكور اذا كان كونا مطلقا فان كان كونا خاصا جاز الحذف
والذكران دل عليه دليل نحو لولا انصار زيد مجرمه ماسم وان لم يوجد الدليل وجب الذكر
وامتنع الحذف وقال الجمهور لا يذكر الخبر بعد لولا واوجبا جعل كون الخاص مبتدأ
وامثلة ذلك في الميسوطات **قوله** اي لو انتم صدقتمونا بدليل الخ هذه الاياتي علي ما ترجمه
في الاوضح من ان الخبر بعد لولا اذا كان كونا خاصا ودل عليه قرينة جاز اثباته
وحذفه ولا علي مذهب الجمهور لانهم اوجبا كون الخبر بعد لولا كونا عاما كما تقدم
من **قوله** لو ك انهم هو قسم بحياة النبي صلى الله عليه وسلم
في الآية وقيل لوط قالت الملائكة له ذلك وسكتهم اي عما وتهم وشدة كلمتهم
اي التي ازلت عقولهم ومعني يعهمون يتخبرون اي فكيف يسمعون نصيحك وعمرو
مصدر محذوف في الزوايد والاصل تهيرك فغنيه زيادتان التا واليا في ذمها وهو النفع
والضم معناه الكفا ولا يستهل مع اللام الا مفتوحا لان القسم موضع التخفيف
لكثرة استعماله كما افاده الرضي **قوله** واحترزت بالصبر مع من عاهد الله فان قلت بين
هذا التفصيل وحكم الفقهاء انافة حين قالوا ان كلامه لو ك وعهد الله كناية لا قسم لضعفه
بما هي من الابانسية قالوا والمراد بالبر البقاء والحياة وانما لم يكت صريحا لان بطلق مع
ذلك علي العبادات والمؤوضات قالوا والمراد بعهد الله اذا اراد به اليقين استحقاقه لايجاب
ما اوجبه علينا وتفسيره بانه واذا اراد غير العبادات التي امرنا بها اجاب العلامة ان قسم